مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد :4/ العدد:1/ جوان2020 ، ص375- 393

دور الدعم الإتحادي في التنمية بالولاية الشمالية في السودان للفترة من(2013-2018)

The role of the federal support in development in the Northern state of Sudan (2013-2018)

* د .أسامة معاوية بخيت حسين
Osama mawiabikhit hussain
جامعة دنقلا – السودان
osamama666@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/05/18 *تاريخ القبول : 2020/06/08* *تاريخ النشر: 2020/06/30*

ملخص:

تهدف الدراسة الى التعرف على الدور الذي يلعبه الدعم الإتحادي في تحقيق التنمية بالولاية الشمالية، وللوصول لهذا الهدف إتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك لدراسة الدعم الإتحادي المقدم للولاية الشمالية ومقارنته بالإيرادات الذاتية للولاية، وتم تصميم إستبانة وزعت على عينة من أفراد المجتمع المتمثل في الإدارات ذات الصلة بالدعم الإتحادي والتنمية بالولاية الشمالية لمطابقة النتائج التطبيقية مع النتائج النظرية وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها الدور الكبير الذى يلعبه الدعم الإتحادى في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالولاية يفوق الدور الذي تلعبه الإيرادات الذاتية في تحقيق التنمية بها.

الكلمات المفتاحية :الدعم الإتحادي، الإيرادات الذاتية، التنمية.

تصنيف JEL:O1,O18,O55,G00

Abstract:

The aim of the study is to identify the role of the federal support plays in realizing development in the northern state ,To achieve this goal researcher employed the analytic descriptive method to study the federal support and Comparing the federal support with the state's own revenues in order to clarify which one of them mostly contributes in the development of the state .

the researcher has distributed a questionnaire to the sample of the study to ensure the compatibility of the obtained results through the empirical as well as the field study .

The study has reached several findings, but the most important is

The effective role that the federal support plays in realizing economic as well as social development exceeds the role that the state's own revenues plays in developing the state.

Keywords: federal support, auto revenues. Development.

JEL classification codes:O1,O18,O55,G00

* **المؤلف المرسِل:** osamama666@gmail.com

1. مقدمة:

نتيجة لتطبيق دعائم الحكم الفيدرالي في البلاد تم تقسيم السودان لمجموعة من الولايات وقامت الحكومة المركزية بتقسيم الموارد بينها وبين والولايات بحيث إستأثرت فيه الحكومة المركزية على الموارد مرتفعة العائد وتركت الموارد ضعيفة العائد للولايات مما أدى إلى إضعاف موارد الولايات وسبب عجز في موازناتها .وتقوم الحكومة المركزية بتقديم دعم إتحادي للولايات لسد ذلك العجز حتي تتمكن الولايات من تحقيق التنمية بها .لذا جاءت هذه الدراسة لتتعرف على الدور الذي يقوم به الدعم الإتحادي في تحقيق التنمية بالولاية الشمالية وفقاً لدراسة وصفية تحليلية للدعم الإتحادي ومقارنته بالموارد الذاتية للولاية حتى نتمكن من معرفة الدور الحقيقي الذي يقوم به الدعم الإتحادي في التنمية بالولاية الشمالية.

1.1. مشكلة الدراسة

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الإيرادات الذاتية للولاية الشمالية وعدم قدرتها على تحقيق التنمية لوحدها إذ تعتمد الحكومة الولائية على الدعم الإتحادي الذي يأتيها من الحكومة المركزية لتمويل التنمية بها ولما كان الأمر كذلك جاءت هذه الدراسة لتجيب على السؤال التالي:
ما هو الدور الذي يقوم به الدعم الإتحادي في تحقيق التنمية بالولاية الشمالية ؟ وفقاً لدراسة وصفية تحليلية للدعم الإتحادي المقدم لها ومقارنته بالإيرادات الذاتية للولاية.

2.1أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أهمية التنمية إذ تحتاج التنمية لموارد مالية لتحقيقها، وجاءت هذه الدراسة لتساعد متخذي القرار بالولاية في التعرف على الحجم الذي يساهم به الدعم الإتحادي في تحقيق التنمية بها ومدى أهميته في برامج التنمية المختلفة كما تعتبر هذه الدراسة مهمة للباحثين والمهتمين بقضايا التنمية لما تحتويه من معلومات وبيانات ثرة في هذا المجال.

3.1.أهداف الدراسة

- التعرف على مفهوم الدعم الإتحادي ومعايير تقسيمه بين الولايات في السودان
- مقارنة الدعم الإتحادي بالإيرادات الذاتية للولاية الشمالية وتوضيح نسب مساهمته في الإيرادات العامة للولاية خلال فترة الدراسة
- التعرف على مساهمة الدعم الإتحادي في الصرف التنموي التنموي بالولاية الشمالية

4.1. فرضيات الدراسة

1. للدعم الإتحادي دور في تحقيق التنمية الإقتصادية بالولاية الشمالية
2. للدعم الاتحادي دور كبير في تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية بالولاية الشمالية.

5.1. منهجية الدراسة

إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك لجمع البيانات عن الدعم الإتحادي ومقارنته مع الإيرادات الذاتية للولاية الشمالية ومعرفة حجم مساهمته في التنمية كما تم تصميم إستبانة وزعت على عينة من أفراد المجتمع ذوى الدراية بالدعم الإتحادي والتنمية بالولاية ومن ثم التوصل لمجموعة من النتائج والتوصيات.

2 .الدراسات السابقة

- دراسة حسن2006 م ، بعنوان **أثر تطبيق الفيدرالية على التنمية المحلية في السودان – دراسة حالة ولاية الجزيرة – للفترة من2000 م2005–م**

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر تطبيق النظام الفيدرالي على أوضاع التنمية الإقتصادية والإجتماعية في السودان، وتم تطبيق الدراسة على ولاية الجزيرة في السودان، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق النظام الفيدرالي بالبلاد ساعد على تنمية موارد المحليات بالولاية مما مكن من زيادة الصرف على المشاريع الخدمية ومشاريع البنى التحتية بالولاية.

- دراسة الأمين2000 م، **بعنوان إدارة التنمية في النظم الفيدرالية – تجربة الصندوق القومي لدعم الولايات بالسودان**

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الصندوق القومي لدعم الولايات في إدارة التنمية بالولايات في السودان حيث أن التنمية في السودان ومنذ عهد الإستقلال ظلت كماً مهملاً وتمركزت التنمية في ولايات معينة وقطاعات معينة مما ادى لشعور الولايات بالظلم، وتوصلت الدراسة إلى أن الصندوق يقوم بتحقيق التوازن التنموى العادل بين الولايات من خلال قسمة الموارد المالية بين ولايات السودان المختلفة وفقاً لمعايير الدعم الإتحادي للولايات.

- دراسة محمد2002 م، بعنوان **أثر الفيدرالية على الموازنة العامة بالتركيز على الصندوق القومي لدعم الولايات في السودان**

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر الفيدرالية على الموازنة العامة في السودان بالتطبيق على الصندوق القومي لدعم الولايات، وتوصلت الدراسة إلى ان الصندوق يعتبر آلية مهمة من آليات نجاح الحكم الإتحادي في السودان إذ يسعى لتحقيق التوازن التنموي بين الولايات بالقسمة العادلة للثروات والموارد ولكن بالرغم من أن الصندوق يقوم بدعم هذه الولايات إلا أن هذه الولايات لم تخرج من مظلة الدعم الإتحادي إلى الأن.

1.2الإتفاق و الإختلاف مع الدراسات السابقة:

إتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة في أن الولايات في السودان لا تستطيع تحقق التنمية لوحدها وذلك لضعف مواردها فهى تعتمد على الدعم الذي يأتيها من الحكومة الإتحادية والممثل في صندوق دعم الولايات وذلك وفق معايير محددة كما ان هناك إختلاف كبير في التنمية بين ولايات السودان المختلفة حيث أن هناك ولايات غنية وأخرى فقيرة .وإختلفت الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها للدور الذي يقوم به الدعم الإتحادي في التنمية بالولاية الشمالية في السودان بينما تناولت الدراسات السابقة التنمية في السودان عموما أو ولاية مختلفة عن الولاية التي تناولتها هذه الدراسة.

3 . الإطار النظري

1.3مفهوم التنمية:

تعرف التنمية بأنها مجموعة من السياسات والتدابير الموجهة لتغيير بنيان هيكل الإقتصاد القومى الذى يهدف في النهاية لتحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد في فترة محدودة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد(عجمية وناصف،2000م).
كما تعرف التنمية بأنها النمو والتطور والتطوير والتغيير والتغير والتحديث والإصلاح والتقدم والنهضة (عساف،1988 م).

وتعرف التنمية أيضاً بأنها التحول من حالة ما غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها بتخطيط مسبق (عجمية وناصف،2000 م) .فالولايات في السودان تحاول جاهدة بما تملكه من موارد إلى تغيير أوضاعها وتنمية قطاعاتها مستفيدة من ذلك الدعم الذي يأتيها من الحكومة المركزية حيث أن مواردها الذاتية التي تملكها ضعيفة لا تفي بإحتياجات التنموية فهي في مجملها موارد تأتيها من عوائد القطاع الزراعي متذبذب العائد بالإضافة لبعض الرسوم التي تفرضها على قطاع التعدين والذي يوصف في مجمله بأن قطاع تقليدي غير منظم.

2.3مفهوم الدعم الإتحادي والإيرادات الذاتية:

يعرف الدعم الإتحادي بأنه التحويلات المالية التي يتم تخصيصها للولايات في السودان وفقاً لقانون قسمة الموارد والثروة حيث يتم تخصيص نسبة 73%– 70% للحكومة المركزية ونسبة 30.4% – 27% لحكومة الولايات وفقاً لقانون قسمة الموارد المالية بين الحكومة المركزية وحكومة الولايات .وزارة المالية والاقتصاد الولائية،2017م

ويعرف الدعم الإتحادي أيضاً بأنه نصيب الولاية من الدخل القومي وفقاً لمعايير معينة حيث إستأثرت الحكومة المركزية بالموارد مرتفعة العائد كمورد البترول والمعادن والمشاريع القومية وغيرها وتركت الموارد ضعيفة العائد للولايات مما سبب لها عجز دائم في موازناتها مما تطلب من الحكومة المركزية أن تقدم دعم سنوي ينساب للولايات شهرياً وفقاً لمعايير معينة .أما الإيرادات الذاتية فهي الإيرادات التي تجبيها الولاية من داخل أراضيها) حدودها الجغرافية (وتدخل خزينتها ويحق لها التصرف فيها بحكم القانون .وتوصف الإيرادات الذاتية للولايات بأنها ضعيفة مقارنةً بالدعم الإتحادي .وزارة المالية والاقتصاد الولائية،2013م

3.3 .أنواع الدعم الإتحادي التي تخصصها الحكومة المركزية للولايات:

تقوم الحكومة المركزية بتخصيص مجموعة من الدعومات للولايات متمثلة في الآتي : (الصندوق القومي لدعم الولايات،2007م)

- الدعم الجاري وهو الذي يتم تخصيصه لدعم الموازنة الجارية للولايات ويوجه لسداد الأجور والمرتبات
- التعويض الزراعي وهو الذي يتم تخصيصه لتعويض الولايات مما فقدته من إيرادات جراء قرار إلغاء الرسوم والضرائب الزراعية الذي طبق في العام2011 م
- الدعم التنموي وهو الذي يتم تخصيصه للصرف على المشروعات التنموية بالولاية ويأتى في شكل صيغ مختلفة منه الدعم النقدي المباشر والصكوك والسندات والتمويل البنكي
- الدعم الإضافي وهو الذي يأتي في شكل تحويلات نقدية مخصصة لبعض المؤسسات الحكومية أو تمويل بعض المشروعات التنموية أو لبرامج محددة كالمهرجانات والإحتفالات والكوارث والطوارئ ويسمى أحياناً بالدعم المستقطب .ويتم تقسيم الدعم الإتحادي وفقاً لمعايير محددة.

4.3 .معايير تقسيم الدعم الإتحادي للولايات:

هناك مجموعة من المعايير وضعتها الحكومة المركزية لتقديم الدعم الإتحادي للولايات في السودان حتي يتحقق العدالة والتوازن التنموي بينها بحيث أنه كلما كانت الولاية ذات مشاكل إقتصادية وإجتماعية ملحة كان نصيبها من الدعم أكبر لإن فلسفة العدالة تتطلب أن يتحقق تنمية متوازنة في جميع الولايات وتتمثل هذه المعايير في الأتي :الأداء المالي، الكثافة السكانية، الموارد البشرية، الموارد الطبيعية للولاية، البنية التحتية، التعليم، الصحة، الأمن، متوسط دخل

الفرد، بعد المسافة عن المركز والميناء .فكلما كانت الولاية ضعيفة في معيار من المعايير السابقة فإن الحكومة المركزية تعطيها دعم أكبر من الولاية الأخرى حتى يتحقق التوازن التنموى بين الولايات . (مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية،2017 م)

5.3التنمية بالولاية الشمالية ومصادر تمويلها:

يتم تمويل التنمية بالولاية الشمالية من مصادرين هما :مصدر ولائي ومصدر إتحادي يتمثل المصدر الولائي في الإيرادات الذاتية التنموية وهي التي تقوم الولاية بتخصيصها من مواردها الذاتية لمقابلة الصرف على مشروعاتها التنموية .ومن الإيرادات الذاتية التنموية التي خصصتها الولاية للتنمية الرسوم الإدارية لأسواق المحاصيل حيث تم تخصيصها عام2002 م لمقابلة الصرف على المشاريع التنموية وأستمر هذا المصدر حتى العام2008 م ولظروف الولاية الاقتصادية تم إلغاءه ليسد العجز في مجال السلع والخدمات .وأصبح يتم تمويل التنمية بعد ذلك عبر البرمجة الشهرية وفقاً للتعاقدات على المشروعات التنموية .وأيضاً الجهد الشعبي والذي يأتي مساهمة من المواطنين بالولاية في إقامة المشاريع التنموية في مناطقهم كإقامة مدارس أو مستشفيات أو مراكز صحية،... الخ من أموالهم الخاصة دعماً لمناطقهم .

أما المصدر الإتحادي فهو الدعم المقدم من الحكومة المركزية لتمويل مشاريع التنمية بالولاية، وتأتي في صور مختلفة منها الدعم التنموي المباشر والذي يأتى في صورة نقدية والتمويل البنكي والمستندي و الصكوكي والتي تلجأ إليه الحكومة الإتحادية عندما يكون هناك عجز في ميزانيتها . (تقرير الأداء المالي لإدارة التخطيط والتنمية بالولاية،2018 م)

6.3 .مقارنة الإيرادات الذاتية مع الإيرادات الإتحادية للولاية: من خلال الجدول التالي يمكن مقارنة الدعم الإتحادي المقدم للولاية مع الإيرادات الذاتية لها للتعرف على حجم كل منهما في الإيرادات العامة للولاية.

جدول رقم (1) الإيرادات الاتحادية والإيرادات الذاتية و نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة للولاية خلال الفترة 2013 م2018 – م المبلغ بالجنيهات

العام المالي	الإيرادات الاتحادية	نسبه مساهمتها في الإيرادات العامة	الإيرادات الذاتية	نسبه مساهمتها في الإيرادات العامة	إجمالي الإيرادات العامة للولاية
2013م	163.945.149	81%	37.386.757.57	19%	201.331.906.57
2014م	150.224.316	79%	40.323.179	21%	190.547.495
2015م	143.463.622	75%	48.483.661	25%	191.947.283

2016م	155.320.519	72%	59.450.019	28%	214.770.538
2017م	169.348.662	66%	85.510.283	34%	254.858.945
2018م	241.027.019	62%	146.339.998	38%	387.367.017

المصدر :إعداد الباحث استناداً على تقارير الأداء المالي للأعوام2018-2013م، وزارة المالية والاقتصاد، الولاية الشمالية.

نلاحظ من الجدول السابق إن مساهمة الدعم الاتحادي في الإيرادات العامة للولاية أكبر من مساهمة الإيرادات الذاتية حيث ساهم الدعم الإتحادي في الأعوام2013م،2014م،2015 م، 2016م،2017م،2018م على التوالي بنسب81% ،79% ،75% ،72%،66% ، 62% مقارنة بالإيرادات الذاتية التي ساهمت لنفس الأعوام بنسب19%،21% ،25% ،28% ،34% ، 38%وهذا يعنى إن الإيرادات العامة للولاية تعتمد على الدعم الاتحادي، إذ تشكل الدعومات الاتحادية بمكوناتها المختلفة) جاري، تنموي، تعويض زراعي، دعم إضافي (المرتكز الأساسي لموازنة الولاية .

7.3مساهم الدعم الإتحادي في الصرف التنموي بالولاية: يمكن توضيح مساهمة الدعم الإتحادي التنموي في إجمالي الصرف التنموي للولاية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2)الصرف الفعلي على التنمية بالولاية خلال الفترة من2018-2013 م المبلغ بالجنيهات

العام المالي	مساهمة الإيرادات الذاتية التنموية في الصرف التنموي للولاية	نسبة مساهمتها في إجمالي الصرف التنموي	مساهمة الدعم الاتحادي في الصرف التنمية للولاية	نسبة مساهمته في إجمالي الصرف التنموي	إجمالي الصرف التنموي
2013م	2.285.297	5%	44.793.149	95%	47.078.446
2014م	1.055.374	4%	25.919.848	96%	26.975.222
2015م	6.099.217	83%	1.277.733	17%	7.376.950
2016م	2.925.379	58%	2.130.471	42%	5.055.850
2017م	4.761.600	19%	20.158.614	81%	24.920.214
2018م	16.627.846	15%	91.836.971	85%	108.464.817

المصدر إعداد الباحث،استناداً على تقارير الأداء المالي لإدارة التخطيط والتنمية،وزارة المالية والاقتصاد،الولاية الشمالية .

نلاحظ من الجدول السابق أن الدعم الاتحادي التنموي يساهم في التنمية بنسبة أكبر من مساهمة الإيرادات الذاتية التنموية حيث ساهم في الأعوام2013 م،2014 م،2017 م،2018 م على التوالي بنسب95% ، 96% ،81%، 85% مقارنة بالإيرادات الذاتية التنموية التي ساهمت بنسب5% ،4% ،19% ، 15% في نفس الأعوام .ويعزى مساهمة الدعم الإتحادي التنموي للولاية في العامين2015 م،2016 م بنسب17% ،42% ، على التوالي نسبة لتوقف الدعم

النقدي المباشر وإعتماد التمويل عن طريق التمويل البنكي والمستندي في التنمية مما سبب إنخفاض في الدعم الإتحادي المخصص للتنمية .

إذا قارنا مساهمة الدعم الاتحادي التنموي خلال فترة الدراسة2013 م2018-م نجد أن الولاية ساهمت بمبلغ 33.754.713 جنيه بينما ساهمت الحكومة الاتحادية بمبلغ 219.871.499جنيه أي بفارق قدرها 186.116.786 جنيه .وهذا يعني أن الولاية الشمالية تعتمد في تمويل مشاريعها التنموية على الدعم الاتحادي أكثر من التمويل الولائي وذلك بسبب ضعف إيرادات الذاتية للولاية .

8.3الإنفاق على القطاعات التنموية بالولاية:

في العام2011 م تم إدماج الفصل الثالث)التنمية الولائية (والفصل الرابع)التنمية الاتحادية (لتصبح بمسمى الأصول الغير مالية وهي المشاريع التنموية التي يتم تنفيذها سواء من المصادر المحلية الولائية أو المصادر الاتحادية .وبما أن الدعم الإتحادي التنموي يساهم بنسبة أكبر من الإيرادات الذاتية التنموية كما أوضحناها في الجدول السابق (2) هذا يعني أن الدعم الإتحادي يساهم في تمويل القطاعات التنموية بنسب أكبر من المصادر التنموية الولائية.

جدول رقم (3)يوضح الإنفاق على القطاعات التنموية خلال الفترة من2018–2013 م المبلغ بالجنيهات

العام المالي / القطاع	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	الجملة
التعليم	5.085.379	10.319.040	3.041.617	1.591.444	2.583.183	3.224.679	25.845.342
الصحة	3.765.231	4.065.408	663.032	1.103.395	1.379.820	2.175.414	13.152.300
المياه	6.147.327	3.055.712	1.708.337	1.517.937	1.647.139	5.548.267	19.624.719
الزراعة	6.050.344	1.756.596	163.054	97.955	74.715	-	8.142.664
التخطيط العمراني	620.322	1.835.003	857.130	428.071	17.114.236	95.313.534	116.168.296
ثقافة	1.821.075	330.802	168.498	-	228.984	1.351.182	3.900.541
اقتصادي	23.104.018	5.612.661	675.282	243.142	1.892.137	851.741	32.378.981
اجتماعي	484.750	-	100.000	73.906	-	-	658.656
الجملة	47.078.446	26.975.222	7.376.950	5.055.850	24.920.214	108.464.817	219.871.499

المصدر :إعداد الباحث، استناداً على تقارير الأداء المالي للأعوام2018–2013)م(، إدارة التخطيط والتنمية، وزارة المالية والاقتصاد، الولاية الشمالية .

جدول رقم (4)معدل الإنفاق على القطاعات التنموية خلال الفترة من2018-2013 م

العام المالي / القطاع	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
التعليم	50%	62%	18%	22%	99%	14%
الصحة	45%	33%	6%	12%	64%	9%
المياه	42%	17%	7%	21%	21%	9%
الزراعة	45%	11%	3%	115%	6%	–
التخطيط العمراني	3%	8%	0.7%	21%	4%	15%
الثقافة	31%	4%	3%	–	10%	50%
اقتصادي	45%	9%	1.5%	69%	41%	4%
اجتماعي	12%	–	2%	91%	–	–

المصدر :إعداد الباحث، استناداً على الجدول رقم .(3)

تحليل الجدول رقم (3)والجدول رقم :(4)

يلاحظ من الجدول (3) و (4)أن هناك قطاعات لم تحظي بتمويل ويمكن أن يكون السبب الرئيسي في ذلك ضعف التمويل بصورة عامة سواء كان ذلك من قبل الحكومة الاتحادية أو الولائية. كما يلاحظ أن أعلى نسبة صرف ذهبت إلى قطاع التخطيط العمراني.ويمكن تحليل الجدول (3) والجدول (4) بالقطاعات ووفقاً على ما تم إنجازه في تقارير الأداء التنموي للولاية كالأتي :(تقارير الأداء التنموي للولاية للأعوام2013 م2018-م)

-1قطاع التخطيط العمراني :

بلغ متوسط الصرف على هذا القطاع نسبة53% ، وبلغ معدل الصرف التنموي لهذا القطاع للأعوام2013 م، 2014 م، 2015 م، 2016 م، 2017 م، 2018 م، على التوالي3% ، 8%، 0.7%، 21%، 4%، 15% ، وتركز الصرف في :تشييد الطرق الداخلية للمدن، تشييد مصارف السيول، تجميل المدن، إعداد السجل التعديني .

-2القطاع الاقتصادي :

يلي قطاع التخطيط العمراني في الصرف التنموي، حيث بلغت نسبة صرفه 15% وبلغ معدل الإنفاق التنموي لهذا القطاع للأعوام2013 م، 2014 م، 2015 م، 2016 م، 2017 م، 2018 م، على التوالي بنسبة45% ، 9% ، 1.5% ، 69% ، 41% ، 4% ، وقد تركز الصرف على :الخارطة الاستثمارية، الميناء البري دنقلا، الأسواق المركزية، المواقف، بناء الوزارات والمحليات، الدراسات والبحوث، غربلة وتعبئة المحاصيل .

3–قطاع التعليم :

يلي القطاع الاقتصادي، حيث بلغ متوسط صرفه12% ، وبلغ معدل الصرف التنموي على هذا القطاع للأعوام2013 م،2014 م،2015 م،2016 م،2017 م،2018 م على التوالي نسبة 50%،62% ،18% ،22% ،99% ،14% ، وقد تركز الصرف على :تشييد وصيانة فصول بمدارس الأساس، تشييد وصيانة فصول بمدارس الثانوي، إجلاس الطلاب والمعلمين، دعم التعليم الفني والحرفي .

4–قطاع المياه :

بلغ متوسط الصرف على هذا القطاع نسبة9% ، وبلغ معدل الصرف التنموي على هذا القطاع للأعوام2013 م،2014 م،2015 م،2016 م،2017 م،2018 م على التوالي بنسبة 42%،17% ،7% ،21% ،21% ،9% ، وقد تركز الصرف على :توصيل شبكات المياه، تأهيل وكهربة محطات المياه، حفر الآبار .

5–قطاع الصحة :

بلغ متوسط الصرف التنموي على هذا القطاع نسبة6% ، وبلغ معدل الصرف التنموي على هذا القطاع للأعوام2013 م،2014 م،2015 م،2016 م،2017 م،2018 م على التوالي بنسبة 45%،33% ،6% ،12% ،64% ،9% ، وقد تركز الصرف على :تأهيل وتركيز المؤسسات الصحية (مستشفيات +مراكز صحية)، شراء الأجهزة الطبية .

6–قطاع الزراعة :

بلغ متوسط الصرف التنموي لهذا القطاع نسبة4%، وبلغ معدل الصرف التنموي على هذا القطاع للأعوام2013 م،2014 م،2015 م،2016 م،2017 م على التوالي بنسبة45% ، 11%،3% ،115% ،6% ، وقد تركز الصرف على :ترقية وتطوير القطاع البستاني، إعداد السجل الزراعي، كهربة المشاريع الزراعية، المكافحة المتكاملة للآفات، ترقية وتطوير الخدمات البيطرية .

7–القطاع الثقافي :

بلغ متوسط الصرف التنموي على هذا القطاع نسبة2% ، وبلغ معدل الصرف التنموي على هذا القطاع للأعوام2013 م،2014 م،2015 م،2017 م،2018 م على التوالي بنسبة31% ،

4%،3% ،10% ،50% ، وقد تركز الصرف على :تأهيل المتاحف، تشييد القرى السياحية، تشييد المسارح، القناة الفضائية(الشمالية –دنقلا).

8–القطاع الاجتماعي :

بلغ متوسط الصرف على هذا القطاع نسبة0.3% ، وهي أقل نسبة صرف، وبلغ معدل الصرف التنموي على هذا القطاع للأعوام2013 م،2015 م،2016 م، على التوالي بنسبة12% ،2% ،91% ، وقد تركز الصرف على :دعم الأسر المنتجة، إنشاء مراكز تنمية المرأة بالمحليات، إنشاء مراكز تأهيل المعاقين، تأهيل الملاعب الرياضية ومراكز الشباب .

9.3مساهمة مصادر تمويل التنمية بالولاية الشمالية : كما أسلفنا سابقاً أن مصادر تمويل التنمية بالولاية تتكون من مصدرين هما مصدر ولائي ومصدر إتحادي والذي يتكون من الدعم الإتحادي النقدي المباشر والتمويل البنكي والصكوكي و المستندي والدعم المستقطب ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5)مصادر تمويل القطاعات التنموية بالولاية خلال الفترة من2018–2013م. المبلغ بالجنيهات

العام المالي / مصادر التمويل	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
ولائي	2.285.297	1.055.374	6.099.217	2.925.379	4.761.600	16.627.846
بنكي	11.196.457	-	277.733	24.431	12.215	-
اتحادي نقدي	30.160.907	25.919.848	-	-	-	88.499.999
صكوك	3.435.785	-	-	2.106.040	579.066	-
سندات	-	-	1.000.000	-	-	-
مال مستقطب	-	-	-	-	-	3.336.972
الجملة	47.078.446	26.975.222	7.376.950	5.055.850	24.920.214	108.464.817

المصدر :تقارير الأداء المالي للأعوام–2013) إدارة التخطيط والتنمية، وزارة المالية والاقتصاد، الولاية الشمالية .

تحليل الجدول رقم(5)

نلاحظ من الجدول السابق أن مساهمة المصادر الإتحادية في التنمية بالولاية أكبر من المصدر الولائي حيث يتكون المصادر الإتحادية لتمويل التنمية من التمويل البنكي والتمويل الإتحادي النقدي المباشر والتمويل الصكوكي والتمويل المستندي والمال المستقطب والتي تعتبر في مجملها مساهمة أكبر من مساهمة مصادر التمويل الولائي كما هو موضح في الجدول.

.4الدراسة الميدانية

1.4مجتمع وعينة الدراسة : يتمثل مجتمع الدراسة من الإدارات المعنية بالدعم الإتحادي والتنمية بالولاية الشمالية، وحتى نتمكن من معرفة الدور الذي يقوم به الدعم الإتحادي في تحقيق التنمية كان لا بد من استقصاء الأفراد والأجهزة ذوى العلاقة بالدعم الإتحادي والتنمية بالولاية الشمالية .وبعد البحث توصل الباحث إلى أن هناك إدارات بعينها داخل وزارة المالية الولائية لها علاقة بالدعم الإتحادي والتنمية بالولاية الشمالية وهي :إدارة الموارد والإدارة العامة للتخطيط والتنمية والإدارة العامة للشؤون الإقتصادية لذا قام الباحث باختيار عينة عشوائية مقصودة من هذه الإدارات السابقة ، وقد وقع الاختيار على عدد 120 فرد من أفراد العينة وهم يمثلون نسبة 80% من جملة المجتمع المبحوث وهذه النسبة مقبولة إلى حد ما في مجال الدراسات الاجتماعية وكانت تفاصيلها كالآتي :

عدد 39 استبانة لإدارة الموارد، عدد 48 استبانة للإدارة العامة للتخطيط والتنمية، عدد 33 استبانة للإدارة العامة للشؤون الاقتصادية .

2.4 . داة جمع البيانات : تم إستخدام الإستبانة كأداة لجمع البيانات والتي صيغت على شكل عبارات بمقياس ليكرت Likert Ecale الخماسي لقياس الاتجاهات، وقد قام الباحث بعرض الاستمارة بعد تصميمها على عدد من المحكمين للتأكد من شمولية المعلومات التي تغطي أهداف الدراسة وموضوعها وقد وردت بعض الملاحظات التي أخذت بعين الاعتبار ومن ثم إجراء التعديلات المناسبة .بعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة تم توزيع عدد (120) استبانة تم استردادها جميعاً ووجدت صالحة للتحليل .

3.4 .محتوى استمارة الاستبيان: قام الباحث بإعداد استمارة الاستبيان من خلال قسمين هما :

القسم الأول: خصص لجمع البيانات الشخصية عن المبحوثين مثل النوع والوظيفة والمؤهل العلمي والإدارة التي يعمل بها وسنوات الخبرة والدرجة الوظيفية .

القسم الثاني :تناول فيه الباحث البيانات الأساسية التي تهدف إلى اختبار فرضيات الدراسة وقد قسمت إلى محورين هما :

المحور الأول :تناول دور الدعم الإتحادي في تحقيق التنمية الإقتصادية بالولاية الشمالية .

المحور الثاني :تناول دور الدعم الإتحادي في تحقيق التنمية الإجتماعية بالولاية الشمالية

4.4. وسائل تحليل البيانات:

استخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical packages for Social Sciences) (SPSS)لمعالجة بيانات الدراسة إحصائياً من خلال عدد من الأساليب الإحصائية، منها التكرارات والنسب المئوية لوصف البيانات، واستخدام طريقة مربع كاي (Chi square) عند مستوي معنوية (0.05)5%أو درجة ثقة95% ، وكما هو متبع في العلوم الاجتماعية إذا كانت قيمة مربع كاي المحسوبة عند مستوي معنوية أقل من 5% أو درجة ثقة 95% أكبر من قيمتها في جدول توزيع مربع كاي يرفض صحة فرض العدم ويكون الفرض البديل)فرض البحث (صحيحاً، أما إذا كانت قيمة مربع كاي أقل من قيمتها في جدول توزيع مربع كاي أو عند مستوي معنوية أكبر من (0.05)5% فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل(فرض البحث)غير صحيح .

5.4 .البيانات الشخصية:

جدول رقم :(6) النوع

البيان	التكرار	النسبة%
ذكر	49	40.8%
أنثي	71	59.2%
المجموع	120	100.0%

المصدر :إعداد الباحث،2018 م، بيانات الدراسة الميدانية، دنقلا

من بيانات الجدول رقم (6) نجد أن نسبة 40.8% من المبحوثين) ذكور(، ونسبة 59.2% من المبحوثين) إناث (وهذا يبين لنا أكتظاظ هذه الإدارات بالولاية بالعنصر النسوى من حملة الشهادات الجامعية إذ أن لدى العنصر النسوى رغبة في شغل الوظائف الحكومية في الولاية أكثر من الذكور الذين يفضلون العمل الخاص لضعف الرواتب الحكومية .

جدول رقم :(7) المؤهل العلمي

البيان	التكرار	النسبة%
ثانوي	10	8.3%
جامعي	90	75.0%
فوق الجامعي	20	16.7%
المجموع	120	100.0%

المصدر :إعداد الباحث،2018 م، بيانات الدراسة الميدانية، دنقلا

من بيانات الجدول رقم (7) نجد أن نسبة 8.3% من المبحوثين يحملون مؤهلاً علمياً) ثانوياً(، ونسبة 75.0% من المبحوثين يحملون مؤهلاً علمياً) جامعياً(، ونسبة 16.7% من المبحوثين يحملون مؤهلاً علمياً) فوق الجامعي .(يلاحظ الباحث أن الدرجات الجامعية وفوق الجامعية يمثلان أعلي النسب مما يدل علي أن الذين أجابوا علي أسئلة الاستبانة كانوا علي علم ودراية بأسئلة الاستبانة مما انعكس إيجاباً علي موضوع هذه الدراسة

جدول رقم :(8) الوظيفة

البيان	التكرار	النسبة%
مدير إدارة	10	8.3%
مدير مالي	11	9.2%
مفتش أول مالي	4	3.3%
مفتش أول إيرادات	7	5.8%
مفتش أول تخطيط وتنمية	10	8.3%
مفتش مالي	29	24.2%
مفتش إيرادات	12	10.0%
مفتش تخطيط وتنمية	22	18.3%
مساعد مفتش مالي	4	3.3%
مساعد مفتش إيرادات	4	3.3%
مساعد مفتش تخطيط وتنمية	5	4.2%
المجموع	**118**	**98.3%**
Missing	2	1.7%
المجموع	**120**	**100.0%**

المصدر :إعداد الباحث،2018 م، بيانات الدراسة الميدانية، دنقلا

من بيانات الجدول رقم (8) نجد أن نسبة 8.3% من المبحوثين وظيفتهم) مدير إدارة(، ونسبة 9.2%من المبحوثين وظيفتهم) مدير مالي(، ونسبة 3.3% من المبحوثين وظيفتهم) مفتش أول مالي(، ونسبة 5.8% من المبحوثين وظيفتهم) مفتش أول إيرادات(، ونسبة 8.3% من المبحوثين وظيفتهم) مفتش أول تخطيط وتنمية(، ونسبة 24.2% من المبحوثين وظيفتهم)مفتش مالي(، ونسبة 10.0% من المبحوثين وظيفتهم) مفتش إيرادات(، ونسبة 18.3% من المبحوثين وظيفتهم) مفتش تخطيط وتنمية(، ونسبة 3.3% من المبحوثين وظيفتهم) مساعد

مفتش مالي(، ونسبة 3.3% من المبحوثين وظيفتهم) مساعد مفتش إيرادات(، ونسبة 4.2% من المبحوثين وظيفتهم) مساعد مفتش تخطيط وتنمية(، ونسبة 1.7% من المبحوثين لم يجيبوا.

جدول رقم :(9) الدرجة الوظيفية

البيان	التكرار	النسبة%
الأولي –الرابعة	**22**	**18.3%**
الخامسة –السابعة	**30**	**25.0%**
الثامنة –التاسعة	**66**	**55.0%**
المجموع	**118**	**98.3%**
Missing	**2**	**1.7%**
المجموع	**120**	**100.0%**

المصدر :إعداد الباحث،2018 م، بيانات الدراسة الميدانية، دنقلا

من بيانات الجدول رقم (9) نجد أن نسبة 18.3% من المبحوثين درجتهم الوظيفية في الفئة)الأولي –الرابعة(، ونسبة 25.0% من المبحوثين درجتهم الوظيفية في الفئة) الخامسة – السابعة(، ونسبة 55.0% من المبحوثين درجتهم الوظيفية في الفئة) الثامنة –التاسعة(، ونسبة 1.7%من المبحوثين لم يجيبوا

جدول رقم :(10) الإدارة التي تعمل بها

البيان	التكرار	النسبة%
الإدارة العامة للتخطيط والتنمية	48	40.0%
إدارة الموارد	39	32.5%
الإدارة العامة للشئون الاقتصادية	33	27.5%
المجموع	120	100.0%

المصدر :إعداد الباحث،2018 م، بيانات الدراسة الميدانية، دنقلا

من بيانات الجدول رقم (10) نجد أن نسبة 40.0% من المبحوثين يعملون في) الإدارة العامة للتخطيط والتنمية(، ونسبة 32.5% من المبحوثين يعملون في) إدارة الموارد(، ونسبة 27.5%من المبحوثين يعملون في) الإدارة العامة للشئون الاقتصادية .(يري الباحث أن الذين

أجابوا علي أسئلة الاستبانة لهم علاقة بموضوع البحث من خلال وظائفهم وهذا يؤدي إلي الحصول علي نتائج منطقية حول موضوع البحث وهم الأفراد الذين لهم علاقة بالدعم الإتحادي التنمية بالولاية.

جدول رقم :(11) سنوات الخبرة

البيان	التكرار	النسبة%
أقل من سنتين	**6**	**5.0%**
سنتان وأقل من 5 سنوات	**11**	**9.2%**
5سنوات وأقل من 10 سنوات	**60**	**50.0%**
10سنوات فأكثر	**43**	**35.8%**
المجموع	**120**	**100.0%**

المصدر :إعداد الباحث،2018 م، بيانات الدراسة الميدانية، دنقلا

من بيانات الجدول رقم (11) نجد أن نسبة 5.0% من المبحوثين سنوات خبرتهم في الفئة)أقل من سنتين(، ونسبة 9.2% من المبحوثين سنوات خبرتهم في الفئة) سنتان وأقل من 5 سنوات(، ونسبة 50.0% من المبحوثين سنوات خبرتهم في الفئة 5) سنوات وأقل من 10 سنوات(، ونسبة 35.8% من المبحوثين سنوات خبرتهم في الفئة 10) سنوات فأكثر .(يري الباحث أن غالبية الذين أجابوا علي أسئلة الاستبانة من ذوي الخبرة الطويلة مما ينعكس إيجاباً علي موضوع هذا البحث

6.4اختبار الفرضية الأولى:

للدعم الإتحادي دور في التنمية الإقتصادية بالولاية الشمالية

جدول رقم (12) قيمة مربع كاي ودرجة الحرية ومستوى المعنوية لعلاقات الفرضية الأولى

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية	العلاقة
1	للدعم الإتحادي دور في التنمية بالولاية وهناك تزايد في عدد المؤسسات التعليمية بالولاية	19.709	16	0.049	معنوية
2	للدعم الإتحادي دور في التنمية بالولاية وهناك تزايد في عدد الوحدات الصحية بالولاية	20.245	16	0.029	معنوية
3	للدعم الإتحادي دور في التنمية بالولاية ويوجد توسع في شبكات المياه بالولاية	28.304	16	0.029	معنوية
4	للدعم الإتحادي دور في التنمية بالولاية وهناك تزايد في عدد الكيلومترات المسفلتة من الطرق الداخلية بالولاية.	50.030	16	0.000	معنوية

5	للدعم الإتحادي دور في التنمية بالولاية ويوجد استقرار في صرف المرتبات والأجور للعاملين بالولاية.	32.527	16	0.009	معنوية
6	للدعم الإتحادي دور في التنمية بالولاية وهناك تطور بإستخدام التقانات الحديثة في المشاريع الزراعية المقامة بالولاية.	31.753	16	0.011	معنوية
7	للدعم الإتحادي دور في التنمية بالولاية وهناك تزايد في عدد المشاريع الزراعية الجديدة بالولاية.	56.442	16	0.000	معنوية
8	للدعم الإتحادي دور في التنمية بالولاية ويوجد استقرار في إمداد التيار الكهربائي بالولاية.	32.480	16	0.009	معنوية

المصدر :إعداد الباحث،2018 م، بيانات الدراسة الميدانية، دنقلا

يتضح من الجدول رقم (12) أن قيمة مستوى المعنوية لجميع عبارات الفرضية أقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة معنوية بين متغيرات فرضية الدراسة حيث أن جميع أفراد العينة يؤكدون الدور الكبير للدعم الإتحادي في تحقيق التنمية الإقتصادية بالولاية من توفير التعليم والصحة والكهرباء والطرق وسداد المرتبات وغيرها وأن الولاية وحدها لا تستطيع ان تحقق التنمية الإقتصادية وذلك لضعف إيراداتها الذاتية وبذلك تكون الفرضية صحيحة.

7.4اختبار الفرضية الثانية:

للدعم الاتحادي دور كبير في تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية بالولاية الشمالية.

جدول رقم (13) قيمة مربع كاي ودرجة الحرية ومستوى المعنوية لعلاقات الفرضية الثانية

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية	العلاقة
1	اهناك اهتمام بالأيتام من ذوي الدخول المنخفضة بالولاية.	64.594	16	0.000	معنوية
2	هناك اهتمام بالأرامل من ذوي الدخول المنخفضة بالولاية.	55.064	16	0.000	معنوية
3	هناك اهتمام بالمرضى من ذوي الدخول المنخفضة بالولاية.	30.441	16	0.016	معنوية
4	هناك استقرار في صرف الأجور والمرتبات للمعاشيين بالولاية.	36.260	16	0.003	معنوية
5	هناك دعم لمشاريع الأسر المنتجة بالولاية	24.364	16	0.820	غير معنوية
6	هناك تزايد في معدلات الهجرة العكسية بالولاية.	26.567	16	0.045	معنوية
7	هناك استقرار أمني بالولاية.	32.124	12	0.010	معنوية

المصدر :إعداد الباحث،2018 م، بيانات الدراسة الميدانية، دنقلا

يتضح من الجدول رقم (13) أن قيمة مستوى المعنوية لأغلب عبارات الفرضية الثانية أقل من 0.05 عدا العبارة الخامسة مما يدل على وجود علاقة معنوية بين متغيرات فرضية الدراسة حيث أن جميع أفراد العينة يؤكدون أن الدعم الإتحادي يعمل على تحسين الخدمات الإجتماعية بالولاية حيث إنعكس ذلك التحسين في الإهتمام بذوى الدخول المنخفضة من الأيتام والمرضى والأرامل كما هناك تحسن في صرف المرتبات لشريحة المعاشيين وتزايد أعداد الهجرة العكسية للولاية نتيجة توفر الخدمات بالإضافة لوجود إستقرار أمني بالولاية. يعزى عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية للعبارة الخامسة وذلك لتزايد أعداد الأفراد طالبي التمويل الأصغر من البنوك بالولاية مما أدى إلى تشويش إجابات المبحوثين وإرتفاع أعداد المحايدين.

5. الخاتمة

1.5مناقشة النتائج: من خلال البيانات السابقة توصلت الدراسة إلى الأتي:

- أن الدعم الإتحادي شكل النسب الأعلى من بين مكونات موارد الولاية وهذا يؤكد أن الولاية الشمالية تعتبر من الولايات المدعومة والتي تعتمد على الدعم الإتحادي في تنمية قطاعاتها التنموية.
- أن للدعم الإتحادي دور كبير في التنمية الإقتصادية بالولاية وتحسين الخدمات الإجتماعية بها كما أوضحتها الدراسة الميدانية.
- أثبتت الدراسة أن هناك توافق تام بين النتيجة المستخلصة من القوائم المالية والنتيجة المستخلصة من الدراسة الميدانية وهي كبر مساهمة الدعم الإتحادي في التنمية بالولاية الشمالية يفوق مساهمة الإيرادات الذاتية للولاية في التنمية.

2.5التوصيات

- ضرورة تنمية الإيرادات الذاتية للولاية من خلال الإستفادة من الميزات النسبية التي تتمتع بها الولاية في مجال الموارد الطبيعية والموقع الحدودي والمناخ المتعدد الملائم مع الزراعة.
- محاولة إخراج الولاية من مظلة الدعم الإتحادي وذلك بمطالبة الحكومة الإتحادية من التنازل من بعض الموارد التي تجبيها من داخل الولاية والتي تعتبر مرتفعة العائد كعائدات الذهب ورسوم المعابر وسد مروي.
- ضرورة أن تعمل الولاية على التوسع في مصادرها الإيرادية أفقياً ورأسياً وإستحداث موارد جديدة تعمل على تغذية خزينة الولاية.
- إقامة شراكات مع القطاع الخاص للتوسع في حجم النشاط الإقتصادي بالولاية لزيادة الإيرادات.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً :المراجع العربية

1. عجمية، محمد عبد العزيز، وناصف، إيمان عطية2000) م(، التنمية الإقتصادية ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية، ص.23

2. عساف، عبد المعطى2008) م(، إدارة التنمية – دراسة تحليلية ، ب د ، الإسكندرية، ص .14

ثانياً :الدراسات

3.حسن، إبراهيم عثمان2006) م(، أثر تطيق الفيدرالية على التنمية المحلية في السودان –دراسة حالة ولاية الجزيرة – للفترة من2000 م2005–م، رسالة ماجستير في الإقتصاد غير منشورة.جامعة السودان. السودان

4. الأمين، إبراهيم صديق2000) م(، إدارة التنمية في النظم الفيدرالية – تجربة الصندوق القومي لدعم الولايات بالسودان، رسالة ماجستير غير منشورة في الإقتصاد. جامعة السودان. السودان

5. محمد، جيهان عبد القادر2002)م(، أثر الفيدرالية على الموازنة العامة بالتركيز على الصندوق القومي لدعم الولايات، رسالة ماجستير غير منشورة في الإقتصاد. جامعة النيلين. السودان

ثالثاً :أوراق العمل

6. الولاية الشمالية –السودان 2013) م(، وزارة المالية والاقتصاد، ورقة عمل حول تجربة الولاية في مجال تنمية وتطوير الإيرادات الذاتية، ص.9

7. الولاية الشمالية2017) م(، وزارة المالية والاقتصاد، ورقة عمل بعنوان أنصبة الولايات في المشاريع القومية الإيرادية وتعويض الضريبة الزراعية، ص.11

رابعاً :التقارير

8. تخصيص الإيرادات المالية للأعوام2005 –2007 (2007)، تقرير الصندوق القومي لدعم الولايات، الخرطوم – السودان، ص.11.

9. التخصيص الرأسي لمفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية(2017)، تقرير مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية ، الخرطوم –السودان،ص.13.

10. الأداء التنموي، للفترة من 2013-2018،(2018) ، تقرير وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة –الإدارة العامة للتخطيط والتنمية– ، الولاية الشمالية –السودان.